



Distr.
GENERAL

A/38/353/Add.1
21 November 1983

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٥٨ من جدول الأعمال

تخفيض الميزانيات العسكرية

آراء الدول في الوسائل العملية لتشجيع توسيع نطاق
مشاركة الدول في النظام الدولي للإبلاغ الموحد عن
النفقات العسكرية

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	الردود الواردة من الحكومات
٢	الجمهورية الدومينيكية
٣	الولايات المتحدة الأمريكية

.../...

83-31347

الردود الواردة من الحكومات

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل : بالاسبانية]

[٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣]

١ - وضعت ميزانية القوات المسلحة الدومينيكية لسد أكثر الاحتياجات الحاحا ، حتى يتسنى لهذه المؤسسة تنفيذ الولايات الدستورية وقوانين الجمهورية ، ولا سيما فيما يتعلق بالواجب المقدس الذي يقضي بصيانة السلم والنظام المؤسسي للدولة ، والدفاع عن السيادة الوطنية .

٢ - ولدى وضع هذه الميزانية أخذت القدرة الاقتصادية للجمهورية الدومينيكية في الاعتبار ، وبالتالي فإنه يمكنكم التأكد من أنه لا يوجد ، في إجمالي قيمتها أو في تطبيقها ، أي مؤشر لزيادة التسلح أو لاتجاهات يمكن من خلالها افتراض أن حكومة الجمهورية الدومينيكية تسعى بأي شكل من الأشكال إلى بناء قوة عسكرية ذات أهمية في منطقة البحر الكاريبي ، فإن علاقات الصداقة وحسن الجوار بينها وبين دول المنطقة تسهم في تبرير هذه السياسة .

٣ - وبناء على ما سبق ، تعتبر الحكومة الدومينيكية أنه في وسعها الاشتراك بصفة مباشرة في الأعمال الفنية لفريق الخبراء المعني بوضع أرقام قياسية للأسعار والتعادلات في القوة الشرائية للنفقات العسكرية . وهذا يعني أن بلدنا يولي كل تعاون واهتمام بشأن أهداف قرار الجمعية العامة ٣٧/٩٥ بـ . ونظرا لما سبق ، فإن حكومة الجمهورية الدومينيكية تعرب عن تأييدها لكل ما يمت بصله لوضع خطة عادلة ورشيقة لتخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء ، وفقا لما أعرب عنه في مناسبات مختلفة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتعرب في نفس الوقت عن أملها في أن يؤدي العمل المكلف به فريق الخبراء ثماره .

.../...

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل : بالانكليزية]

[٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣]

١ - يشير قرار الجمعية العامة ٣٧/٩٥ باء الى أنه تم وضع نظام دولي للابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية وأنه ترد الآن تقارير من الدول الأعضاء . غير انها تؤكد كذلك الحاجة الى زيادة عدد الدول المبلغة بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة من مختلف المناطق الجغرافية التي تمثل نظم ميزنة مختلفة ، وتدعو الى اتخاذ مبادرات جديدة لاعطاء زخم جديد نحو تحقيق مشاركة أوسع .

٢ - ان حكومة الولايات المتحدة موافقة تماما على هذا القرار ، الذي أيدته مائة دولة عضو ولم يعارضه أساسا غير الكتلة السوفياتية . وترى الولايات المتحدة أن من المطلوب تحقيق أوسع مشاركة من الدول ، ولا سيما الاتحاد السوفياتي - صاحب أكبر النفقات العسكرية في العالم - والدول الاخرى في الكتلة السوفياتية ، وذلك تحقيقا لما يلي :

(أ) زيادة تحسين نظام الابلاغ الموحد ؛

(ب) زيادة العلانية والثقة بين الدول في المسائل العسكرية ؛ ومن ثم تيسير التوصل الى مختلف الاتفاقات المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وتعزيز الأمن ؛

(ج) تحسين امكانيات واحتمالات بلوغ اتفاقات للحد من النفقات العسكرية وتخفيضها .

٣ - وبالرغم من أن الاتحاد السوفياتي قد اقترح على الجمعية العامة ، في عام ١٩٧٣ ، ان يتفق الاعضاء الدائمون في مجلس الامن على تخفيض ميزانيتهم العسكرية بنسبة ١٠ في المائة (وتخصيص حصة من هذا التخفيض للمساعدة الانمائية) ، فإن الاتحاد السوفياتي نفسه لا يوفر تقريبا أي معلومات عن نفقاته العسكرية . والميزانية العسكرية " السنوية للاتحاد السوفياتي تتمثل في كلمة واحدة ، وهي " الدفاع " ، وفي رقم كلي واحد . ولم تحدد مطلقا هذه الكلمة أو تفسر أو تبين بمزيد من التفصيل بأي طريقة . وثمة اقرار عالمي من المراقبين الخبراء في جميع ارجاء العالم ، بما في ذلك الخبراء من الاتحاد السوفياتي ، بأنه مهما كانت كلمة " دفاع " يمكن ان تعني فلا يمكن مقارنتها ولو من بعيد بما تضمنته معظم البلدان الاخرى ميزانياتها ونفقاتها العسكرية . اذن فهذا الرقم الكلي الوحيد لا يجدى فتىلا ولا يستخدمه أحد ، حتى ولا المحللون الاقتصاديون السوفياتيون . ولهذا فان المراقبين غير السوفياتيين

.../...

مضطرون الى اجراء تقديراتهم الخاصة عن الانفاق العسكري السوفياتي . وهذه التقديرات تعادل على الاقل ثلاثة أمثال رقم " الدفاع " السوفياتي الرسمي ، وسبعة أمثال أو أكثر في حالة التقديرات التي تعتمد على اسس أكثر سلامة . فمن البداهة اذن ان من غير المتصور التوصل الى اتفاقات بشأن تخفيض الميزانيات والنفقات العسكرية للدول الغربية ، وهي عالمية ومعروفة جيداً ، وبشأن فرض ضوابط جديدة على جهودها العسكرية ، مقابل اجراء تخفيضات لا يمكن التحقق منها في الارقام المجهولة تماماً للاتحاد السوفياتي والبلدان الاخرى في اوربا الشرقية .

٤ - لقد اتاحت للاتحاد السوفياتي وحلفائه فرصة واسعة للنظر في مسألة بيان نفقاتها العسكرية منذ عام ١٩٧٣ ، حين ادى الاقتراح السوفياتي بشأن اجراء تخفيضات متفق عليها من الميزانيات العسكرية الى ادراج هذه القضية في جدول اعمال الجمعية العامة ، ومنذ عام ١٩٧٤ ، حين قدم فريق الخبراء الأول تقريره عن المشاكل المتصلة بهذا الاقتراح ، وبرغم التقدم الكبير الذي احرزته في العقد التالي مجموعة من أفرقة الخبراء والدول التي شاركت في استحداث نظام عملي للابلاغ وفي اظهار طريقة أدائه ، فان الاتحاد السوفياتي لم يتحرك قيد أنملة نحو تخفيض حجب السرية عن منشآتـه العسكرية لجعل اقتراحه قابلاً للتطبيق .

٥ - وان النداءات المتكررة الصادرة عن الاغلبية العظمى من الدول في الجمعية العامة والداعية الى مشاركة الدول بصورة اوسع في الابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية قد ذهبت دون ان تكتثر بها الكتلة السوفياتية . وتشير جميع الاحتمالات الى أن هذه النداءات ستظل تلقى نفس النتيجة . ويتضح ذلك من التقرير الاخير لهيئة نزع السلاح عن فريقها العامل المعني بمسألة تخفيض الميزانيات العسكرية (A/CN.10/4.1983/CRP.4) (١) . وفي ورقة مرفقة قدمتها خمسة بلدان من الكتلة الشرقية (٢) ، بتأييد من الاتحاد السوفياتي ، يمثل موقف بلدان الكتلة الشرقية فيما يلي :

(أ) ينبغي ان تبدأ فوراً المفاوضات المتعلقة باتفاقات الحد من النفقات العسكرية . [أى بينما تظل نفقات الكتلة الشرقية سرا مغلقاً وبينما تعلن النفقات الغربية على الملأ] ؛

(ب) ان الجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة للتوصل الى مزيد من التوازن في مجال العلانية والوضوح هي جهود ترمي الى تحويل الاهتمام بعيداً عن اتفاقات نزع السلاح الفعلية ؛

(١) مستنسخة في : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق ٤٢ (A/38/42) ، الفقرة ٢٣ .

(٢) المرجع نفسه ، المرفق الخامس .

(ج) يكاد يكون من المستحيل حل المشاكل العملية والنظرية المتعلقة بالبيانات ، ولذلك فإن مناقشتها ستكون غير مجدية . [هذا بالرغم من التقدم الثابت والعشج الذي احرزته افرقة خبراء الأمم المتحدة في الابلاغ عن النفقات العسكرية الموحدة ومقارنتها] ؛

(د) ان الأرقام الكلية الحالية كافية تماما لبرام اتفاقات . [أى ان لا حاجة الى مزيد من البيانات سواء قبل أو اثناء المفاوضات أو بعد ابرام الاتفاقات ، وذلك في وجه الادعاء القائل :]

(هـ) ان من المستحيل مقارنة النفقات العسكرية بين بلدان ذات نظم اجتماعية مختلفة . [أى بلدان الاقتصاد السوقي وبلدان الاقتصاد المخطط مركزيا - وفي ذلك تجاهل حقيقة انه كثيرا ما تجرى مقارنات اقتصادية تنطوى على مشاكل معاكسة بين هذه البلدان وتكون مقبولة في حالة توفر بيانات كافية] .

٦ - وعلى هذا ، فان موقف البلدان الشرقية يمثل في انه ينبغي للمفاوضات أن تبدأ فوراً للاتفاق على تخفيضات متبادلة لاشياء ليست خاضعة ولا يمكن أن تخضع للمقارنة ، ولا ينبغي ان تبذل أى جهود لجعلها قابلة للمقارنة . فجوهر القول اذن ان الضرورة تقتضي تناول الادعاءات الشرقية بقيمتها الاسمية دون قاعدة بيانات صحيحة يمكن على اساسها تقدير مستويات الانفاق الحالية والتوصل الى اتفاقات على التخفيضات ودون وسيلة للتحقق من التخفيضات الفعلية .

٧ - ان اللامنتقية الظاهرة لهذا الموقف تبين بوضوح أن احتمال التوصل الى اتفاقات فعلية يمكن التحقق منها على الحد من الانفاق العسكرى وتخفيضه ، وبالتالي زيادة الامن الدولي والموارد المتاحة للتنمية ، هو حافز غير كاف بالنسبة للاتحاد السوفياتي كيما يتخلى عن هاجس السرية . لقد مر عقد من النداءات المتكررة والانتظار الصبور من جانب المجتمع الدولي بغير نتائج . وان ثمة حاجة واضحة الى نهج جديدة ، ربما تنطوى على أنواع أخرى من الحوافز ، لا حراز أى تقدم . ولهذا السبب اقترح الرئيس ريغان على دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، التي انعقدت في تموز/يوليه ١٩٨٢ ، عقد مؤتمر دولي لالتماس طرق تشجيع قيام مشاركة أوسع في الابلاغ وعلانية اكبر في المسائل العسكرية بوجه عام ، ولا سيما من جانب الاتحاد السوفياتي .

٨ - وان البحث عن حوافز ومبادرات جديدة يجب أن يقوم به أولا الدول التي تشترك فعلا (أو تعتزم الاشتراك) في اعلان تفاصيل نفقاتها العسكرية على الملأ ، تلك

الدول التي تدرك مزايا العلانية والوضوح بالنسبة لها وللآخرين على حد سواء. وينبغي لها ان تتفكر في مختلف الامكانيات المتاحة لها وأن تجمع ممثليها في مؤتمر للنظر في هذه الافكار. وينبغي ان يكون هذا المؤتمر الدولي مفتوحا لاشتراك جميع من يهمهم الاشتراك فيه وان تحال نتائجه الى الجمعية العامة.

٩ - ان زيادة العلانية وتخفيف حاجس السرية أمران عظيم الأهمية لتحقيق الأهداف المتمثلة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن الدولي. فينبغي لتلك الدول التي تعترف بهذه الحقيقة ان تبذل جهودا فورية ومنسقة للمساعدة على توفير هذه الظروف.
